الأهرام

المصدر: الاخبار

التاريخ: ٣٠ اغسطس ٢٠٠١

وداونى بالتى كانت هى الداء!

قال أبونواس فى الخمر:

دع عنك لومى فان اللوم اغراء

وداونى بالتى كانت هى الداء

وهو قول يعرفه مدمن الخمر والمخدرات حين يصل جسمه لحالة من التشبع بالكحول أو بالمادة المخدرة فلايستطيع العيش بدون تناولها، فتصبح هى الداء وهى الدواء.

وللأسف فقد وصلنا الى نفس هذه الحالة بالنسبة لموظفى الحكومة، فالحكومة أصبحت هى الموظف الأول للعاملين فى مصر، ولايمكن لوم الحكومة الحالية علي ذلك، فقد ورثتها عن الحكومة التى قبلها، التى كانت قد ورثتها هى الأخرى بدورها، رجوعا فى ذلك حتى حكومات عهد الاشتراكية الذى كان قد أبرم اتفاقا مع الناس أن يوظفهم مقابل عدم تكلمهم فى السياسة، وسار الاتفاق محترما من الطرفين حتى وصل عدد موظفى الحكومة الى ستة ملايين موظف يسبحون بحمد الله عين الشمس.

ولأول مرة فى مصر يكون الناس هم السبب الأساسى فى نشوء مشكلة ما، وتكون الحكومة هى السبب الفرعى، اذ أخذ الناس يتناسلون بشدة، بمعدل وصل الآن الى اكثرمن مائة الف نسمة كل شهر، أو ما يزيد عن مليون وربع مليون فى السنة يحتاجون الآن الي ما يقرب من ثلاثة ارباع مليون وظيفة فى السنة فاذا كان متوسط انشاء الوظيفة الجديدة يتكلف حوالى مائة الف جنيه فى المتوسط، فمعنى ذلك أنه مطلوب استثمار حوالى ٧٥ مليار جنيه سنويا لخلق وظائف جديدة، أى ما يقرب من ٢٥٠ مليون جنيه يوميا، وهى أرقام لاتستطيع مصر توفيرها.

والى جانب ذلك فقد نقض الناس اتفاقهم مع الحكومة بعدم الكلام فى السياسة مقابل توظيفهم، واصبح الكلام فى السياسة هواية عند الناس، بل وتدهور الأمر فوصل الى حد أن الكلام فى السياسة تحول عند معظم الناس الى شتيمة الحكومة ونسبة كل بلوى تحدث لهم شخصيا اوتحدث للبلد عموما اليها، وهو نقض خطير لاتفاق اساسى كانت حكوماتنا السابقة تعالجه بما يستحقه من موضوعية كاملة فى أماكن لطيفة كمعتقل الواحات، وبأساليب خفيفة كالنفخ.

●●●

وأى عاقل لابد أن يدرك أن البطالة اذ زادت عن حد معين فهى تتحول الى مأساة تضغط على الناس وعلى توازنهم النفسى، وعلى الحكومة لتجد لها حلا، ولايمكن لأى حكومة عاقلة أن تترك الأمر للزمن لمعالجته، لأن مرور الوقت يؤدى الى زيادة المرارة واليأس وهنا يأتى الخطر، فالعاطل اليائس يمكن أن يفعل أى شيء، وهو ما خبرناه فى مصر حين استغلت للأسف بعض من لايتقون الله، وجندوا من بين هؤلاء العاطلين اليائسين شبابا قاموا بعمليات نعرفها كلنا.

وتعرف الحكومة كل ذلك، كما تعلم أيضا أن عدد الموظفين لديها متضخم بشكل مأساوى، وأنه لابد من خفض عددهم بأى طريقة، وأنا أذكر انه عندما كنت سفيرا بكندا فى اوائل التسعينات أن اتصل بى الدكتور عاطف عبيد، وكان وقتها وزيرا للتنمية الادارية والبيئة، سائلا عن عدد موظفى الحكومة فى كندا، وكان عددهم وقتها ربع مليون موظف، أى ٤٪ من عدد موظفى الحكومة المصرية، وصحيح أن عدد مواطنى كندا وقتها كانوا نصف عدد سكان مصر، ولكن متوسط دخل الفرد فى كندا أيامها ايضا كان يزيدعن ثمانين ضعف دخل الفرد فى مصر، أى أن دخل كندا القومى كان أربعين ضعف دخل مصر القومى، وكانت كندا تعانى من نسبة بطالة تعدت ١٢٪ وهو شيء لم يحدث هناك منذ أوائل الثلاثينات، ومع ذلك كان عدد موظفى الحكومة ٤٪ من عدد الموظفين فى مصر، وكانت توجد على الحكومة هناك ضغوط شديدة لايجاد حل لمشكلة البطالة، ولكن لم يحدث أن نادى أى شخص بأن تعين الحكومة موظفين جدد لحل المشكلة، فالكل كان يدرك أن هذا الحل يساوى قول ابونواس وداونى بالتى كانت هى الداء، وان ذلك قلة عقل تساوى أن يعالج الطبيب مريض السرطان بالشيح او باقامة زار أو أى شيء من هذا الكلام الفارغ.

ومع ذلك فأننى أعتقد أن الحكومة المصرية لم تخطيء بتعيين ١٧٠ ألف موظف جديد، لأسباب عديدة أولها أن مصر ليست كندا وظروف البلدين مختلفة، وثانيها أنه يحال للمعاش سنويا فى مصر حوالى ٢٠٠ الف موظف، وتعيين ١٧٠ الف بدلهم يعنى فى الواقع خفض العمالة الحكومية بثلاثين الف موظف وهو شيء طيب فى اتجاه حل مشكلة البطالة المقنعة بين العاملين فى الحكومة، وثالثها أن من يحال للمعاش هم الموظفون القدامى الذين يتقاضون مرتبات عالية، بينما المعينون الجدد يتقاضون ادنى مرتبات السلم الوظيفى ويعنى هذا ضغطا فى النفقات ورابعها انك لا يمكن أن توقف التعيينات الجديدة فى الوظائف التى تخلو، وتحافظ فى نفس الوقت على صحة حسابات صناديق المعاشات، وغير ذلك كثر.

●●●

ولكن.. بالرغم من أن الحكومة معذورة والناس معذورين فلابد من اجراءات تقوم بها الحكومة واجراءات يقوم بها الناس، وقد تكلمت عشرات المرات عن الاجراءات التى يجب أن تقوم بها الحكومة وآن الأوان للتحدث عما يجب أن يقوم به الناس:

١- اول ما يجب أن يطلب من الناس هنا هو العمل، فقد أصبح الموظف المصرى عبارة عن فضيحة متحركة فى العالم كله، فهو لايعمل، وليس لديه رغبة فى العمل، والاحصائية التى تقول أن الموظف المصرى يعمل ٢٨ دقيقة فى اليوم احصائية صحيحة، ولو أجرينا هذه الاحصائية مرة أخرى الآن، فربما وصل الرقم الى ٢٠ أو ١٥ دقيقة، فمن بين كل ٥٠ موظفا اثنان أو ثلاثة بالكثير هم الذين يعملون ويقتلون أنفسهم بكثرة العمل، والباقى لايعمل وربما يعطل الاثنين العاملين وهو شيء يغم، وبعض من لايعمل لايحضر حتى لمكان عمله، ومن يحضر يجلس كالتنبل ياكل أو يحل الكلمات المتقاطعة فى الصحف، واذا كانت سيدة فهى تؤدى اعمال منزلها فى مكان عملها، من تقشيرالخضار إلى شغل التريكو.

ويجب أن يعلم الموظف أن مرتب العمل ليس حقا الهيا مفروضا للمصرى لمجرد كونه مصريا، وبدلا من أن يشغل رجال الجماعات الاسلامية أنفسهم فى هل يرتفع الجلباب عن الارض ١٢سم أو ١٥ سم، وهل الكرافتة حلال أم حرام، فيجيب أن يبينوا للناس أن تقاضى مرتب دون القيام بعمل هو عين الحرام. والحق أنه يجب أن توجد قوانين صارمة تنص على أن من لايعمل لايتقاضى أجرا، حتى ولو مات من الجوع، والله تعالى يقول «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله المؤمنون» وهو أمر للناس بالعمل، أما التنبلة والبلطجة وضياع وقت العمل حتى ولو فى الدعوة للدين فهو حرام.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وفى هذا المجال يجب أن ندرس ثمن رغيف الخبز فهناك رأى يقول أنه مادام الرغيف بهذا السعر المتدنى فلا فائدة من حث الناس على العمل، وهو رأى سبق لى أن كتبت عنه، وهو يستحق الدراسة على أى حال.

●●●

٢- ويتبع ذلك أن مسألة التعيين فى الحكومة عن طريق القوى العاملة أمر يجب العمل على انهائه تدريجيا، لنقل فى ظرف خمس سنوات أو بالكثير سبع، فالعمل ليس كفالة اجتماعية تقدمها الحكومة للناس ليتركوا الاعمال التى يزاولونها فعلا ويصبحوا موظفين بالحكومة فيجلسون على المقاهى، وأنا أعرف اشخاصا كانوا يعملون بالقطاع الخاص وتركوا اعمالهم عند تعيينهم بالحكومة ليتقاضوا ربع ماكانوا يتقاضونه فى القطاع الخاص لأن الحكومة لاتسأل الموظفين ماذا عملوا، وقد رأيت احدى الفتيات العاملات بمصنع فى مدينة ١٠ رمضان تجادل مذيع التليفزيون فى افضلية العمل بالحكومة لانه «أسهل» بالرغم من أنها تتقاضى من المصنع ٥٠٠ جنيه شهريا وستحصل من الحكومة على مائة جنيه ولكنها كانت صريحة وقالت انها مخطوبة وستتزوج قريباوسيكون عليها مسئولية الزوج والبيت والاولاد، وقالت بصراحة ان القطاع الخاص لايفهم ذلك بينما الحكومة «سايبة».

٣-إن ماحدث ويحدث من الناس فى التقدم للوظائف التى اعلنت عنها الحكومة يقتضى وقفة فكل شخص تقدم لوظيفة من الى ١٧٠ الف وظيفة يجب استبعاده فورا من كشوف التوظيف وخصم مرتب شهر منه فى وظيفته القائمة لانه غشاش، وكل من قدم اكثر من استمارة توظيف واحدة يجب استبعاده نهائيا من كشوف المعينين لانه ايضا غشاش ويريد أن يأخذ فرصة على حساب غيره، وكل من قدم بيانات خاطئة او تعمد حجب بيانات يجب استبعاده، وكذلك كل من استفاد بقروض مدعمة او بأراضى شباب او ماشابه.

٤- يجب وضع معايير ومقاييس دقيقة جدا وصارمة جدا لكل عمل ومن لايقابل هذه المعايير- حتى ولو كان موظفا بالفعل، فليس أمامه سوى اعادة التأهيل او الفصل، وان لم ينجح فى اعادة التأهيل فيحال الى سلم وظيفى ادنى وان لم يقبل ذلك يفصل.

وفى هذا المجال ليس عيبا أن يكون من معايير العمل فى أماكن معينة حسن الحظ، مثل موظفى ادارات السكرتارية فى أى مكتب او مصلحة، وكذلك جميع موظفى المحاكم والشهر العقارى، وأى شخص يتعامل بالكتابة مع الجمهور، ولننظر إلى نبش الفراخ الذى يحدث بالشهر العقارى الآن، ولنقارنه بأى عقد مسجل منذ ثلاثين أو اربعين عاما لنرى ما أقصده.

٥- ويقتضى كل ذلك وضع قواعد فى منتهى الصرامة للثواب والعقاب وتطبيقهادون أى استثناء، والرئيس الذى يحابى موظفا على حساب آخر - يفصل هو ومن حاباه.

٦- وبالطبع فان ما سبق ينطبق على مواعيد العمل

٧- وأخيرا لايوجد مايسمى بالمكاسب الاشتراكية، والمقياس الوحيد يجب أن يكون العمل، فمن يعمل يكافأ، ومن لايعمل يفصل وليس فى ذلك أى استثناء، تطابق ذلك مع المكاسب الاشتراكية أو تعارض معها، وماجرت عليه المحاكم اخيرا فى هذا المجال يجب وقفه وتغيير القانون والقواعد التى تحكمه.

فإذا فعلنا ذلك فأنا أضمن لكم أن شعر أبى نواس سيظل شعرا فى بطون الكتب، وأقل من ذلك فسنظل الى أن نتداوى بالتى كانت هى الداء.

بقلم السفير:
عادل الصفطى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

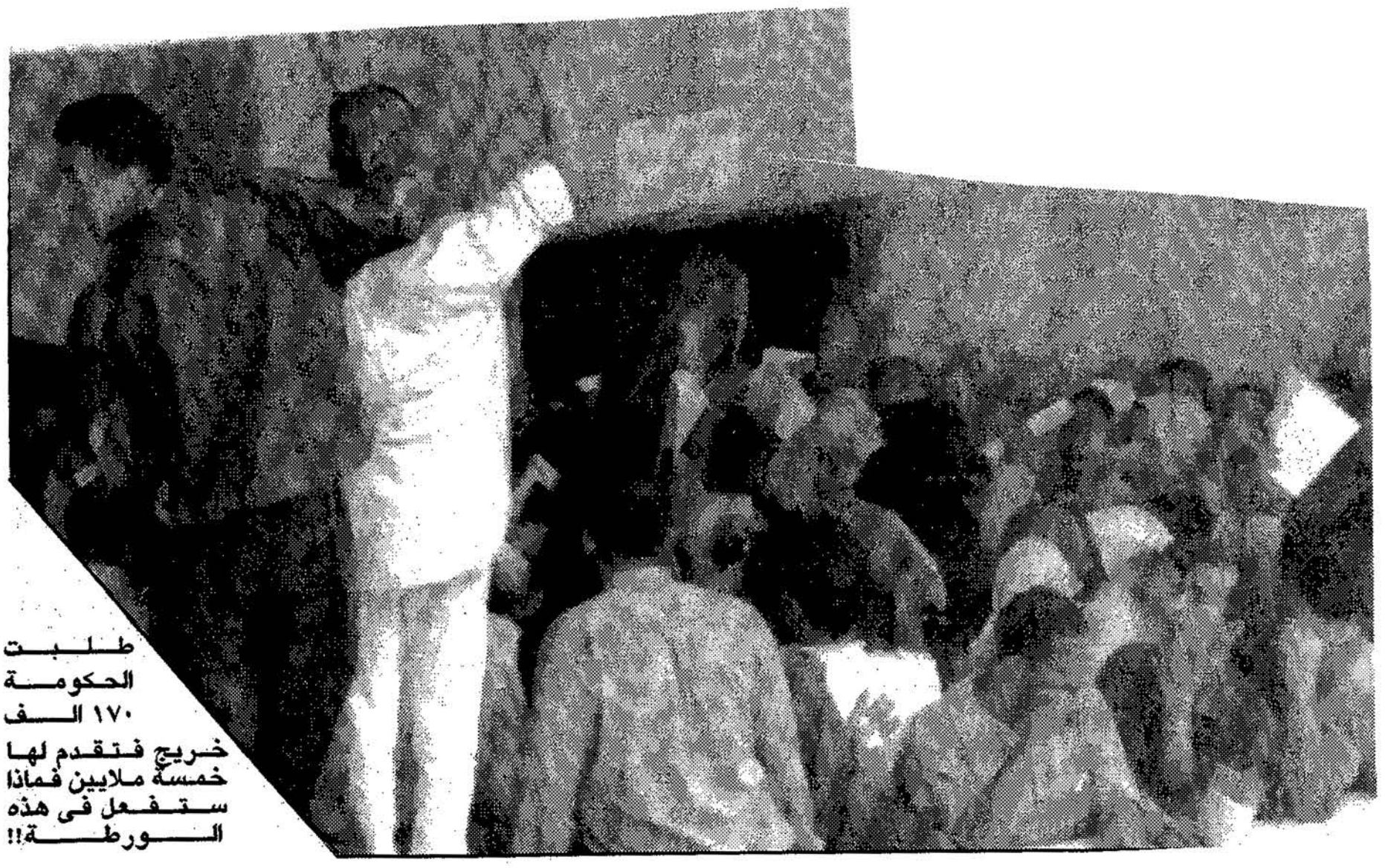

طلبت الحكومة ١٧٠ الف خريج فتقدم لها خمسة ملايين فماذا ستفعل فى هذه الورطة!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية